

الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة: التحديات ظل البيئة الرقمية المعاصرة

Collective Management of Copyright and Related Rights: Challenges in the Contemporary Digital Environment.

عربان زينة*

كلية الحقوق جامعة الجزائر 1

Arbanezina306@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2026-05-08 تاريخ قبول المقال: 2026-08-16 تاريخ نشر المقال: 2026-09-22

الملخص:

يتناول هذا المقال نظام الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة من حيث إطاره القانوني، باعتباره آلية حديثة وفعالة تهدف إلى حماية هذه الحقوق في ظل التحولات العميقة التي فرضتها البيئة الرقمية المعاصرة، وما صاحبها من انتشار واسع وسريع للمصنفات الأدبية والفنية بطرق غير مشروعة. وفي مواجهة التحديات المتزايدة التي أفرزها التطور التكنولوجي، يسعى المقال إلى تحليل مدى فعالية هذا النظام في ضمان حماية الحقوق واسترجاعها، بما يحقق التوازن بين مصلحة أصحاب الحقوق ومتطلبات الوصول إلى المصنفات، ويساهم في دعم الإبداع وتعزيز التنمية الثقافية.

كما يتناول المقال مفهوم الإدارة الجماعية وتطورها التاريخي، والأسباب التي أدت إلى ظهورها كاستجابة عملية لصعوبات حماية الحقوق في ظل الوسائط التقليدية، مع إبراز الدور المحوري الذي تؤديه جمعيات الإدارة الجماعية في تنظيم استغلال المصنفات، وتمكين المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة من تقويض إدارة حقوقهم، وضمان تحصيل العائدات المالية المستحقة بشكل عادل وفعال في البيئة الرقمية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الجماعية، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، البيئة الرقمية.

Abstract:

This article examines the collective management system of copyright and related rights in terms of its legal framework, as a modern and effective mechanism aimed at protecting these rights in light of the profound transformations brought about by the contemporary digital environment, which has led to the rapid and widespread unauthorized dissemination of literary and artistic works. In response to the growing challenges posed by technological development, the article analyzes the effectiveness of this system in ensuring the protection and enforcement of rights, while achieving a balance between the interests of rights holders and the requirements of access to works, thereby contributing to the promotion of creativity and cultural development.

The article also addresses the concept of collective management, its historical development, and the reasons behind its emergence as a practical response to the difficulties of rights protection under traditional systems. It further highlights the pivotal role played by collective management organizations in regulating the exploitation of works, enabling authors and related rights holders to entrust the management of their rights, and ensuring the fair and efficient collection of due remuneration in the modern digital environment.

Keywords: Collective management, copyright and related rights, digital environment.

المقدمة:

تُعَدّ حماية الملكية الفكرية، لاسيما في شقّها الأدبي والفني، من الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية الثقافية والإبداعية في المجتمعات المعاصرة، إذ حرصت التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية على تكريس حماية قانونية فعالة للإنتاجات الذهنية للمؤلفين، المعروفة بالمصنفات الفكرية، دون اعتبار لطبيعتها أو شكلها أو الغرض منها، متى توافرت فيها صفة الابتكار وتم تجسيدها في دعامة مادية¹. ويترتب على ذلك تمتع المؤلف بحقوق مالية وأدبية تخوّله السيطرة على استغلال مصنفه، ومنع الغير من الانتفاع به دون إذنه، كما تمتد الحماية لتشمل فئات أخرى تُسهم في إبراز المصنف ونشره، كالمؤدين والمنتجين وهيئات البث، الذين يُعرفون بأصحاب الحقوق المجاورة.

غير أن التطورات التكنولوجية المتسارعة التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة، وما رافقها من تنوع وسائل نشر المصنفات وإتاحتها للجمهور، قد أفرزت تحديات جديدة تمثلت في سهولة الاعتداء على هذه الحقوق وصعوبة تتبع استغلالها، الأمر الذي كشف محدودية الآليات التقليدية في ضمان حماية فعالة

¹ - الجيلالي عجة، الملكية الفكرية مفهومها وطبيعتها وأقسامها، موسوعة حقوق الملكية الفكرية الجزء الأول بيروت: منشورات زين 258 الحقوقية 2015، ص258

الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة: التحديات ظل البيئة الرقمية المعاصرة.

لأصحابها. وفي ظل هذه الإشكالات، برز نظام الإدارة الجماعية كآلية حديثة تهدف إلى تسهيل إدارة الحقوق واستيفاء العائدات المالية المستحقة، من خلال هيئات متخصصة تتولى تمثيل أصحاب الحقوق والدفاع عن مصالحهم.

لا يقتصر نظام الإدارة الجماعية على حماية حقوق المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة فحسب، بل يمتد دوره أيضًا إلى تيسير عملية استغلال المصنفات لفائدة المستخدمين، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات مثل هيئات البث والإذاعة ودور العرض المسرحي وغيرها. ويتحقق ذلك من خلال التراخيص التي تمنحها جمعيات الإدارة الجماعية للراغبين في استعمال المصنفات التي تتولى إدارتها وحمايتها، خاصة وأن هذه الجهات تواجه صعوبة عملية في التفاوض المباشر مع العدد الكبير من أصحاب الحقوق، مما يجعل التعامل مع جمعية واحدة أكثر نجاعة وفعالية².

وفي هذا الإطار، توفر جمعيات الإدارة الجماعية عدة أنواع من التراخيص لاستغلال المصنفات الأدبية والفنية، من بينها الرخص الفردية، والرخص الشاملة، والرخص القانونية، إضافة إلى الرخص الجماعية الموسعة، حيث يتميز كل نوع بخصائص وآليات تنظيمية تختلف حسب طبيعة الاستعمال، بما يمنح المستخدمين مرونة في اختيار الصيغة الأنسب لنشاطهم.

في ضوء ما سبق، تبرز الإشكالية الأساسية التالية: إلى أي مدى يُسهم نظام الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في تحقيق حماية فعالة لهذه الحقوق في ظل التحديات التي يفرضها التطور التكنولوجي، وما هي أبرز الصعوبات القانونية والعملية التي تحدّ من نجاعته؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قُسم هذا المقال إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار القانوني لنظام الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة

المبحث الثاني: تحديات نظام الإدارة الجماعية في ظل البيئة الرقمية المعاصرة

ولمعالجة هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف الإطار القانوني للنظام محل الدراسة وتحليل مختلف الإشكالات والتحديات التي تواجه تطبيقه في الواقع العملي، خاصة في ظل التطور التكنولوجي المتسارع.

² - بلقاسمي، كريمة التسيير الجماعي الحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. مذكرة لنيل درجة الماجستير في الحقوق جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة الجزائر 2011. صفحة 9

المبحث الأول: الإطار القانوني لنظام الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة

يتمتع المؤلف بحق استثنائي في تحديد كيفية استغلال مصنفاته والجهات المخوّل لها الانتفاع بها، إذ تقتضي مصلحته أن تصل أعماله إلى أوسع شريحة من الجمهور للاستفادة منها، مقابل حصوله على عائد مادي عادل. غير أن تحقيق هذا التوازن يستلزم وجود آلية فعالة تتولى إدارة هذه الحقوق، بما يتيح للمؤلف التفرغ للإبداع، مع إسناد مهمة حماية مصنفاته وتسيير استغلالها إلى جهة متخصصة.

وانطلاقاً من الحق المالي للمؤلف، يمكن التمييز بين طريقتين لإدارة هذه الحقوق؛ تتمثل الأولى في الإدارة الفردية، حيث يتولى المؤلف بنفسه إبرام العقود المباشرة مع الناشرين أو المنتجين الذين يمتلكون الوسائل المادية لاستغلال المصنف وإتاحته للجمهور. أما الطريقة الثانية فهي الإدارة الجماعية، التي يقوم بموجبها المؤلف بتفويض هيئة أو مؤسسة متخصصة تتولى إدارة حقوقه وتمثيله، بحيث لا يُسمح باستغلال المصنف إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من هذه الهيئة بدلاً من الرجوع إلى المؤلف مباشرة.

المطلب الأول: تعريف الإدارة الجماعية

إن استيعاب مفهوم الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة يستدعي التطرق إلى نشأة هذا النظام، والظروف التي أدت إلى ظهوره كاستجابة للحاجة إلى آلية أكثر فعالية لحماية الحقوق في مواجهة التطورات المتسارعة في مجال استغلال المصنفات. كما يتطلب الأمر عرض مختلف التعريفات الفقهية والتشريعية المتعلقة بهذا النظام، بهدف استخلاص تعريف دقيق وشامل له، خاصة في ظل محدودية تناوله في الاتفاقيات الدولية وبعض التشريعات الوطنية.³

ويُسهّم تحديد مفهوم واضح للإدارة الجماعية في فهم طبيعة عمل هذه الهيئات وآليات اشتغالها، ويساعد على تقييم مدى إمكانية تبني هذا النظام وتطبيقه بصورة فعالة في حماية حقوق المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة.

كما تعددت المقاربات التشريعية لتعريف نظام الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، حيث تبنت بعض القوانين الوطنية تسميات وصياغات مختلفة تعكس طبيعة هذا النظام ودوره في حماية الحقوق.

³ - مهند علي حمدان، "الإدارة الجماعية لحقوق أصحاب الحقوق المجاورة لحق المؤلف في التشريعات الوطنية والدولية"، المجلة القانونية، مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية، العدد 2، المجلد 6، 2019، ص 276-298.

الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة: التحديات ظل البيئة الرقمية المعاصرة.

ففي التشريع الجزائري، استُعمل مصطلح التسيير الجماعي بدل الإدارة الجماعية، حيث نصت المادة (130) من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة⁴ على أن الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة يتولى مهمة التسيير الجماعي للحقوق المعترف بها قانونًا لفائدة أصحابها، بما يجعله الهيئة المكلفة بإدارة هذه الحقوق وجمع العوائد الناتجة عن استغلالها وتوزيعها.

أما في التشريع التونسي، فقد أخذ النظام شكل مؤسسة عمومية تحمل تسمية المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة، وهي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لقواعد المحاسبة التجارية، وتعمل تحت إشراف وزارة الثقافة. وتتمثل مهامها الأساسية في حماية حقوق المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة والدفاع عنها وضمان مصالحهم المادية من خلال إدارة واستغلال مصنفاتهم بشكل منظم.

وعلى الصعيد العربي، أكد التشريع النموذجي العربي لحق المؤلف والحقوق المجاورة، الصادر في الشارقة سنة 1998 خلال الاجتماع الحادي عشر، على إقرار نظام الإدارة الجماعية، حيث نصت المادة (46) منه على جواز تنازل أصحاب حقوق المؤلف والحقوق المجاورة عن حقوقهم المالية إلى جمعية مهنية متخصصة أو أكثر، تتولى إدارة هذه الحقوق باسمهم ولحسابهم باعتبارها ممثلة لهم وخلقًا خاصًا عنهم. كما اعتبر هذا التشريع أن العقود التي تبرمها هذه الجمعيات في إطار إدارة الحقوق تُعد عقودًا مدنية، مما يعكس الطبيعة القانونية الخاصة لهذا النظام.

ومن خلال هذه النماذج التشريعية، يتضح أن المشرع في مختلف الأنظمة القانونية قد اتجه إلى الاعتراف بنظام الإدارة الجماعية كآلية مؤسساتية تهدف إلى تنظيم استغلال الحقوق الفكرية، وضمان حماية فعالة لها، وتسهيل عملية تحصيل العوائد وتوزيعها بشكل عادل ومنظم، خاصة في ظل تعقيد عمليات الاستغلال وتعدد المستخدمين في البيئة الرقمية الحديثة.

ويُستفاد من التشريع النموذجي العربي أنه ينظر إلى الإدارة الجماعية باعتبارها إطارًا تنظيميًا تقوم به جمعيات مهنية ذات طابع مدني، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتولى مهمة تمثيل المؤلفين وأصحاب الحقوق في إدارة حقوقهم المالية وحمايتهم والدفاع عن مصالحهم. غير أن هذا التصور لم يسلم من النقد، لكونه أغفل الإشارة إلى النموذج القائم على الهيئات العامة التابعة للدولة، وهو ما قد يكون أكثر ملاءمة لظروف بعض الدول النامية، خاصة في السياق الفلسطيني.

⁴ - الأمر الجزائري رقم 03-05 المتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة، 2003.

في المقابل، عرّفت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) الإدارة الجماعية بأنها نظام تعمل من خلاله هيئات متخصصة في مجال حقوق النسخ على منح التراخيص اللازمة لاستنساخ المصنفات المحمية، وذلك في الحالات التي يصعب فيها على أصحاب الحقوق إدارة حقوقهم بشكل فردي. ويأتي هذا النظام كاستجابة للتوسع الكبير في عمليات النسخ والطباعة والاستخدام غير المرخص للمصنفات، وما يترتب عليه من مساس بمصالح المؤلفين والناشرين والعاملين في قطاع النشر بشكل عام⁵.

ويُفهم من هذا التصور أن الويبو تربط قيام نظام الإدارة الجماعية بالحاجة العملية إلى تنظيم استغلال المصنفات وإعادة إنتاجها وتوزيعها، بما يضمن توفير حماية فعالة لحقوق أصحابها والحد من مختلف صور الاعتداء عليها.

المطلب الثاني: نشأة الإدارة الجماعية

تعود البدايات الأولى لتطور نظام الإدارة الجماعية إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث برزت بواكره سنة 1847 في فرنسا، عندما فوجئ كل من الملحنين فكتور باريزو وبول هنريون والكاتب أرنيست بورجي بصاحب مقهى "الأمباسادور" في جادة الشانزليزيه يرفض دفع المقابل المالي عن استخدامه لمصنفاتهم التي كانت تُؤدى من قبل جوقة موسيقية داخل المقهى، في حين كان يطالبهم الزبائن بدفع ثمن الخدمة المقدمة من مقاعد وطعام. وقد دفعهم هذا الوضع إلى الامتناع عن قبول الأمر ورفع دعوى قضائية ضد صاحب المقهى بمساعدة ناشرهم كولومبيه، لتنتهي القضية بصدور حكم قضائي لصالحهم ألزم صاحب المقهى بدفع المستحقات المالية⁶.

وقد شكّل هذا الحكم نقطة تحول مهمة، إذ فتح المجال أمام المؤلفين والملحنين للمطالبة بحقوقهم المالية مقابل استغلال أعمالهم في الأماكن العامة مثل المقاهي والمطاعم. غير أن الممارسة العملية كشفت عن صعوبة تمكين هؤلاء الأفراد من متابعة حقوقهم بشكل فردي، مما دفعهم إلى تأسيس هيئة خاصة سنة

Mihály, F., Collective management of copyright and related rights at a triple crossroads: - ⁵

should it remain voluntary or may it be extended or made mandatory, 2003.

⁶ - Estelle Long, D., Protecting Copyright in the Digital Environment: Suggested Amendments to the 2005 Civil Code of Vietnam to Clarify the Boundary between Protection and Access, 4 October 2013.

الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة: التحديات ظل البيئة الرقمية المعاصرة.

1850 لتولي مراقبة حقوقهم وإنفاذها، والتي تطورت لاحقاً لتصبح جمعية المؤلفين والملحنين وناشري الموسيقى⁷ (SACEM) ، التي ما تزال نشطة إلى اليوم.

وبالتتيرة نفسها، عرفت الدول الأوروبية خلال أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين توسعاً كبيراً في إنشاء هيئات الإدارة الجماعية، وذلك نتيجة التطور التكنولوجي المتسارع الذي شمل ظهور الأسطوانات الصوتية، ودور السينما، والراديو، ثم التلفاز وشبكات الكابل والبث عبر الأقمار الصناعية، وهو ما جعل تتبع استغلال المصنفات عملية معقدة وصعبة. وقد أدى هذا الوضع إلى بروز منظمات متخصصة في حقوق الأداء، ومع تنامي التعاون بينها، ظهرت الحاجة إلى إطار دولي منسق، فتم سنة 1962 إنشاء الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين⁸ (CISAC) ، وهو منظمة دولية غير حكومية تضم مئات الجمعيات في أكثر من مائة دولة، وتهدف إلى حماية حقوق المبدعين وتعزيز مصالحهم، وضمان تدفق العائدات الناتجة عن استغلال مصنفاتهم على المستوى العالمي، إلى جانب توسيع نطاق عمله ليشمل مختلف أنواع المصنفات بما فيها السمعية البصرية والفنون التشكيلية⁹.

ورغم اتساع عضوية هذا الاتحاد، فإنه يشترط على الهيئات الراغبة في الانضمام إليه توفر مجموعة من المعايير، من أبرزها أن تهدف إلى حماية المصالح الأدبية والمادية للمؤلفين، وأن تمتلك آليات فعالة لتحصيل حقوقهم وتوزيعها، وأن تتحمل المسؤولية الكاملة عن إدارة الحقوق المسندة إليها، على أن تكون إدارة حقوق الفنانين والمؤدين ومنتجات التسجيلات وهيئات البث نشاطاً ثانوياً وليس النشاط الأساسي الوحيد لها.

المبحث الثاني: تحديات نظام الإدارة الجماعية في ظل البيئة الرقمية المعاصرة

أتاحت التطورات التكنولوجية الحديثة وسائل متقدمة لنشر المصنفات وإيصالها إلى جمهور واسع خلال وقت وجيز وبتكلفة منخفضة وجهود محدود، حيث أصبح الوصول إلى المحتوى الفكري والفني يتم بسهولة

⁷ - Société des Auteurs, Compositeurs et Éditeurs de Musique (SACEM), Site officiel de la SACEM, Paris, France.

⁸ - International Confederation of Societies of Authors and Composers (CISAC), *About CISAC – History and Mission*, Paris, 1962, available at: www.cisac.org

⁹ - Koskinen, T. and Lowe, O. N., Educational Material on Collective Management of Copyright and Related Rights, WIPO & Norwegian Copyright Development Association, 31 August 2012.

الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة: التحديات ظل البيئة الرقمية المعاصرة.

غير مسبوقه. غير أن هذا الانتشار الواسع للمصنفات عبر الوسائط الرقمية، رغم إيجابياته، شكّل في الوقت نفسه دافعاً أساسياً لتعزيز مطالب المؤلفين وأصحاب الحقوق بضرورة توفير حماية قانونية أكثر فعالية لحقوقهم.

ويُعد عرض المصنفات وإتاحتها عبر الحاسوب أو شبكة الإنترنت من أبرز صور الاستغلال الحديث لها من الناحية المالية، إلا أن هذا الاستغلال من قبل غير المؤلف يستوجب الحصول على ترخيص مسبق وصريح من صاحب الحق يجيز له هذا الاستخدام. وقد أكدت على هذا المبدأ المادة (7) من معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي لسنة 1996، التي منحت فناني الأداء حقاً استثنائياً في السماح أو منع نسخ أو استتساخ أدائهم المثبت بأي وسيلة كانت، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر¹⁰.

ورغم ما وفرته الإنترنت من فرص لتطوير الأسواق الرقمية وتعزيز انتشار المصنفات المحمية بحقوق المؤلف، إلا أنها في المقابل أفرزت تحديات جديدة، أبرزها تسهيل عمليات القرصنة والوصول غير المشروع إلى هذه المصنفات. وهو ما جعل مهمة توفير أدوات قانونية فعالة لحماية حقوق المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة أكثر تعقيداً، في ظل تزايد الانتهاكات وصعوبة ضبطها في البيئة الرقمية.¹¹

المطلب الأول: الإدارة الجماعية في البيئة الرقمية

أحدثت تكنولوجيا المعلومات الحديثة خلال السنوات الأخيرة تحولات جوهرية في بنية النظام القانوني وفي طبيعة العلاقات القانونية الناشئة عنه، وهو ما انعكس بشكل واضح على مجال الملكية الفكرية، خاصة فيما يتعلق بضرورة تعزيز الحماية القانونية للمصنفات المستحدثة في ظل الثورة الرقمية. وقد فرض هذا التطور إعادة النظر في الآليات التقليدية، والعمل على تطوير أطر قانونية قادرة على ضمان حماية فعالة لحقوق المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة في البيئة الرقمية، التي أصبحت محوراً أساسياً للإبداع والاستغلال.

وفي هذا السياق، تؤكد بعض الدراسات الصادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) على أهمية الإدارة الجماعية كآلية تنظيمية تكتسب بعداً متزايداً في العصر الرقمي، حيث تعمل على تسهيل إدارة

¹⁰ - Watt, R., Collective Management as a Business Strategy for Creators: An Introduction to the Economics of Collective Management of Copyright and Related Rights, WIPO, 2016.

¹¹ - جمعي حسن، حق المؤلف والحقوق المجاورة في سياق الإنترنت، تقرير مقدم ضمن ندوة الويبو حول الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الحقوق، الجامعة الأردنية، عمان، 6-8 أبريل 2004.

الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة: التحديات ظل البيئة الرقمية المعاصرة.

الحقوق وتبادل المعلومات بين الجمعيات المتخصصة، بما يضمن تحسين أساليب استغلال المصنفات وتوزيع العائدات بشكل أكثر كفاءة وعدالة. كما تُبرز بعض التجارب الإقليمية، مثل شبكات جمعيات حقوق المؤلف في منطقة الكاريبي، أهمية التعاون بين الهيئات الوطنية في إدارة الحقوق الموسيقية وتنسيق الجهود بما يحقق تقليل التكاليف وتعزيز فعالية الإدارة.

وبذلك، يتضح أن التحولات الرقمية قد جعلت من بناء نظام قانوني متطور لحماية الحقوق الفكرية ضرورة ملحة، يقوم على تحقيق التوازن بين حماية حقوق المؤلفين وضمان إتاحة المصنفات للجمهور، في ظل بيئة تكنولوجية تتسم بالسرعة والتغير المستمر.

وقد ساهمت هذه التطورات في إتاحة وسائل جديدة لنشر المصنفات وإيصالها إلى عدد غير محدود من المستخدمين، وهو ما عزز من فرص الاستفادة منها، لكنه في الوقت ذاته طرح تحديات كبيرة أمام حماية الحقوق، مما استدعى تطوير آليات قانونية أكثر فعالية ومرونة لمواكبة هذه التحولات.

المطلب الثاني: دور جمعيات الإدارة الجماعية في البيئة الرقمية

تتجلى أهمية جمعيات الإدارة الجماعية في البيئة الرقمية من خلال قدرتها على التكيف مع التحولات التكنولوجية المتسارعة، خاصة في ظل سهولة الوصول إلى المصنفات المحمية واستعمالها بشكل غير مسبق. وفي غياب إدارة فعالة لهذه الحقوق، تصبح العديد من الأعمال الإبداعية والثقافية عرضة للاعتداء والانتهاك، مما يفرض على هذه الجمعيات تطوير آليات عملها وأساليبها التنظيمية بما يواكب التطور الرقمي، ويحقق التوازن بين مصالح أصحاب الحقوق واحتياجات المستخدمين.

وفي إطار مواجهة التحديات التي يفرضها الفضاء الرقمي، أولت معاهدة الويبو للإنترنت أهمية كبيرة لوضع معايير تهدف إلى تعزيز حماية المصنفات، من بينها اشتراط الحصول على إذن صريح من صاحب الحق قبل الوصول إلى الأعمال المحمية أو استخدامها. كما تم التأكيد على إمكانية تفعيل ذلك من خلال تقنيات التشفير والحماية الرقمية (DRM)، إضافة إلى اعتماد أنظمة إلكترونية تتيح تسهيل دفع المستحقات المالية الناتجة عن استخدام المصنفات عبر الإنترنت¹².

وعلى المستوى التشريعي، أصدرت فرنسا المرسوم رقم 925-2016 المتعلق بحرية الإبداع والعمارة والتراث الثقافي، والذي أدخل تعديلات على قانون الملكية الفكرية الفرنسي، خاصة فيما يتعلق بتنظيم نشر

¹² - معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، 1996.

الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة: التحديات ظل البيئة الرقمية المعاصرة.

الأعمال الفنية (البصرية، الرسومية، والتصويرية) عبر خدمات الاتصال على الإنترنت. وقد نصت المادة 136-2 (1) على أن إتاحة هذه الأعمال عبر الإنترنت لا تتم فقط بموافقة المؤلفين، بل أيضًا من خلال جمعيات الإدارة الجماعية المعتمدة، والتي يتم تعيينها من قبل وزارة الثقافة الفرنسية لهذا الغرض.

وبوجه عام، تتحمل الدول ومنظمات الإدارة الجماعية مسؤولية تكييف أطرها القانونية والبنية التحتية الخاصة بها مع متطلبات البيئة الرقمية، بغض النظر عن الأساس الفلسفي الذي يقوم عليه نظام حق المؤلف في كل دولة، سواء اعتُبر حقًا اقتصاديًا أو طبيعيًا أو من حقوق الإنسان أو مزيجًا بينها.

كما تتميز التجربة الفرنسية بوجود شكل خاص من الإدارة الجماعية، يتمثل في الإدارة الإجبارية لحقوق الطبع والنشر الخاصة بالصور المعروضة عبر محركات البحث. وبموجب هذا النظام، تُحوّل جمعيات الإدارة الجماعية المعتمدة إبرام اتفاقيات مع مشغلي الخدمات الرقمية ترخيص استنساخ وتمثيل الأعمال الفنية والرسومية والتصويرية، مقابل دفع المقابل المالي المستحق. وتعتمد هذه الآلية على نظام دقيق لتحديد التعويضات وشروط الدفع، يتم التفاوض بشأنه بين جمعيات الإدارة الجماعية ومشغلي الخدمات، تحت إشراف لجنة مختصة تضم ممثلين عن الطرفين، وتتولى أيضًا تنظيم كيفية التزام المشغلين بتقديم بيانات استغلال الأعمال لضمان توزيع العائدات بشكل عادل وشفاف.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه جمعيات الإدارة الجماعية في البيئة الرقمية

تواجه جمعيات الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية مجموعة من التحديات المعقدة التي ترتبط بطبيعة الفضاء الإلكتروني وتعدد أطرافه وسرعة انتشار المحتوى فيه. ومن أبرز هذه الصعوبات تعدد الجهات القضائية والقوانين الواجب تطبيقها عند وقوع اعتداءات على الحقوق، وذلك نتيجة الطابع العابر للحدود للإنترنت، حيث قد يقع التعدي في أكثر من دولة أو من قبل أشخاص في أماكن مختلفة يصعب تحديدها أو تتبعها بدقة.

كما يواجه أصحاب الحقوق صعوبة كبيرة في اللجوء إلى القضاء للمطالبة بحقوقهم، خاصة في ظل تشتت أفعال الاعتداء وتعدد مرتكبيها، مما يجعل عملية التقاضي معقدة ومكلفة من حيث الوقت والجهد والنفقات المالية. ويزداد هذا التعقيد مع صعوبة حصر الانتهاكات أو تحديد المسؤولين عنها بدقة، وهو ما يضعف من فعالية الحماية القانونية التقليدية.

الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة: التحديات ظل البيئة الرقمية المعاصرة.

إضافة إلى ذلك، فإن النشر الرقمي غير المرخص للمصنفات يؤدي إلى عرقلة تمكين أصحاب الحقوق من تحصيل العوائد المالية المستحقة عن استغلال أعمالهم، حيث يصبح من الصعب إيقاف هذا النشر أو الحد من انتشاره بمجرد وضعه على الإنترنت، مما يترتب عنه ضياع فرص التعويض العادل عن الاعتداءات الواقعة.

وتُعد ظاهرة القرصنة الرقمية من أخطر التحديات التي تواجه نظام حقوق المؤلف، نظرًا لتأثيرها المباشر على تقليص الإيرادات المالية لكل من جمعيات الإدارة الجماعية وأصحاب الحقوق، نتيجة الاستغلال غير المشروع للمصنفات على نطاق واسع. ولمواجهة هذه الإشكالات، يتعين تعزيز التعاون بين جمعيات الإدارة الجماعية والجهات المختصة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، مثل السلطات القضائية والأجهزة الرقابية، إلى جانب تطوير واعتماد أدوات وتقنيات حماية رقمية متقدمة تساعد في الحد من عمليات النسخ غير المشروع وتتبع الاستخدام غير المرخص للمصنفات في البيئة الرقمية.

الخاتمة:

في ختام هذا المقال، يتضح أن نظام الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة يمثل آلية قانونية ومؤسسية فعالة لمواجهة التحديات التي فرضتها البيئة الرقمية المعاصرة، خاصة في ظل الانتشار الواسع والسريع للمصنفات الفكرية عبر الوسائط الرقمية وصعوبة ضبط استعمالها. فقد أظهر هذا النظام قدرته على تحقيق توازن نسبي بين حماية حقوق أصحاب الحقوق من جهة، وتسهيل استغلال المصنفات من قبل المستخدمين من جهة أخرى، من خلال اعتماد نظام الترخيص الجماعي وضمان تحصيل العائدات المالية وتوزيعها بشكل أكثر تنظيمًا وفعالية.

كما خلصت الدراسة إلى أن الإدارة الجماعية تساهم في تعزيز الحماية القانونية للحقوق الفكرية، وتدعم الإبداع الثقافي من خلال تمكين المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة من التفرغ للإنتاج الفكري، مع إسناد مهمة إدارة حقوقهم إلى هيئات متخصصة قادرة على مواكبة تطورات السوق الرقمية.

غير أن هذا النظام لا يخلو من تحديات جوهرية، أبرزها تعقيد البيئة الرقمية وتعدد صور الاعتداء على المصنفات، وصعوبة تتبع الاستخدام غير المشروع لها عبر الحدود، إضافة إلى الإشكالات القانونية المرتبطة بتعدد الأنظمة التشريعية واختلافها. كما يطرح التوسع في الاستعمال غير المرخص للمصنفات، ولا سيما ظاهرة القرصنة الرقمية، تحديًا كبيرًا أمام فعالية هذه الجمعيات في تحصيل الحقوق وحمايتها.

الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة: التحديات ظل البيئة الرقمية المعاصرة.

وبناءً عليه، فإن تعزيز دور الإدارة الجماعية في المستقبل يقتضي تطوير أطرها القانونية والتقنية، وتوسيع التعاون الدولي بين مختلف الفاعلين في مجال حماية الملكية الفكرية، بما يضمن مواكبة التحولات الرقمية وتحقيق حماية أكثر نجاعة وعدالة لحقوق المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة.

قائمة المصادر والمراجع:**أولاً: المصادر**

- معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، 1996.
- الأمر الجزائري رقم 03-05 المتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة، 2003.

ثانياً: الكتب

- الجيلالي عجة، الملكية الفكرية: مفهومها وطبيعتها وأقسامها، موسوعة حقوق الملكية الفكرية، الجزء الأول، بيروت: منشورات زين الحقوقية، 2015.

ثالثاً: الرسائل والمذكرات

- بلقاسمي، كريمة، التسيير الجماعي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر 1 (بن يوسف بن خدة)، الجزائر، 2011.

رابعاً: المقالات

- مهند علي حمدان، "الإدارة الجماعية لحقوق أصحاب الحقوق المجاورة لحق المؤلف في التشريعات الوطنية والدولية"، المجلة القانونية، مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد 2، 2019، ص 276-298.

خامساً: أشغال الملتقيات

- جميعي حسن، حق المؤلف والحقوق المجاورة في سياق الإنترنت، تقرير مقدم ضمن ندوة الويبو حول الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الحقوق، الجامعة الأردنية، عمان، 6-8 أبريل 2004.

سادساً: المراجع باللغة الأجنبية

- Société des Auteurs, Compositeurs et Éditeurs de Musique (SACEM), Site officiel de la SACEM, Paris, France.



ردمد إلكتروني: 2661-7404

ردمد ورقي: 2571 - 9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية

ص.ص: 516 - 528

العدد: الثاني

المجلد: العاشر

السنة: 2026

الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة: التحديات ظل البيئة الرقمية المعاصرة.

- International Confederation of Societies of Authors and Composers (CISAC), About CISAC – History and Mission, Paris, 1962, available at: www.cisac.org
- Mihály, F., Collective management of copyright and related rights at a triple crossroads: should it remain voluntary or may it be extended or made mandatory, 2003.
- Estelle Long, D., Protecting Copyright in the Digital Environment: Suggested Amendments to the 2005 Civil Code of Vietnam to Clarify the Boundary between Protection and Access, 4 October 2013.
- Koskinen, T. and Lowe, O. N., Educational Material on Collective Management of Copyright and Related Rights, WIPO & Norwegian Copyright Development Association, 31 August 2012.
- Watt, R., Collective Management as a Business Strategy for Creators: An Introduction to the Economics of Collective Management of Copyright and Related Rights, WIPO, 2016.